أ.د.عبدالحسين العنبكي *: مافيا العمعمة.. المعايير الاقتصادية المفقودة في الشركات العامة (الحلقة الرابعة)

الأسواق المركزية.. نموذج خراب وفساد

عندما كان كل شيء مملوك للحكومة في ظل نظام اشتراكي ، تأسست في عام 1981الشركة العامة للأسواق المركزية ضمن شركات وزارة التجارة وهي اول (مولات تجارية) في الشرق الأوسط تأسست في العراق الا انها مملوكة للحكومة وتمارس عمليات البيع بالتجزئة ، كانت ابنيتها انيقة وجذابة وبمساحات كبيرة تستقطب المستهلكين من الطبقة العليا والوسطى ويقصدها الناس للمتعة والتجوال وليس فقط للتبضع، حتى فرض الحصار على العراق في عام 1992 فتحولت الى مواقع لمؤونة الشرائح المتضررة من الحصار والتضخم الجامح الذي اجتاح الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وبالأخص طبقة الموظفين وعوائل الشهداء، واتذكر عندما كنت أستاذاً جامعياً ولدي دفتر أسواق مركزية على (سوق العدل المركزي) حيث يصطف أساتذة الجامعات بطوابير الذل و الاحتياج لأبسط مقومات الكرامة الإنسانية لاستلام بعض المواد المدعومة السعر كالسمن النباتي الموضوع في كيس نايلون ينضح (1 كيلو) وعلبة معجون الطماطم و (2 كيلو رز) و (1 كيلو سكر) وعادة ما كنا نبيع ما نستلمه في باب الأسواق المركزية للتخلص من صعوبة حملها او للحصول على فتاة المال عندما كان مرتب الأستاذ الجامعي لا يتعدى (5 دولارات شهريا) ، ولذلك علقت في ذاكرة الناس تلك الصورة المقرفة عن تلك الأسواق المركزية وليس الصورة التي كانت عليها في مطلع الثمانينيات من القرن المنصرم ، وبغية الوقوف على حجم الهدر الذي صاحب التعاطي مع هذه الشركة العامة منذ قرار (بريمر) حسن الصيت والمعني بالخصخصة، أي منذ الخراب المصاحب لاستمرار عمعمتها نتيجة طابور التخريب ، نجد من المناسب التعريج الى المحاور الاتية:

اولاً: واقع حال الأسواق المركزية 2003-2015:

تعاظمت الأعباء المالية للشركة بعد 2003 نتيجة الزيادة الكبيرة في رواتب الموظفين وزيادة اعدادهم نتيجة إعادة المفصولين منهم الى الخدمة في ظل رواتب مشجعة لموظفي الدولة قفزت اكثر من 100 ضعف بقرار واحد، مما سبب عجز مالي بلغ (13,7 مليار دينار) في 2006 ليصل الى (28 مليار دينار) في 2015 واعتمدت الشركة على الاقتراض من مصرف الرشيد في تمويل الرواتب ليصل اقتراضها الى (168 مليار دينار) والاقتراض من جهات أخرى اكثر من (22,5 مليار دينار) ، رغم ان الشركة لديها بعض المخازن المؤجرة ولديها عوائد من اسطول النقل التابع لها والذي كان بحدود (500) شاحنة وآلية مساندة في عام 2003 ليتراجع الى (160 شاحنة) في 2015 نتيجة النهب والاندثار ، وفقاً للدراسة التي اعدت من قبل دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة عام 2016 .
ان الشيء المثير للاستغراب ان دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة تأسست لغرض تطوير وتمكين القطاع الخاص في 2007 الا انها انحرفت عن هدفها 180 درجة فقد ساهمت في زيادة موظفي الدولة ولم تساهم في تطوير وتمكين القطاع الخاص ، بدليل ان هذه الدراسة المشار اليها كانت تدعو في توجهها الى

الإبقاء والحفاظ على ممتلكات الشركة من أسواق ومعارض ومخازن مملوكة للدولة وعدم خصخصتها وعدم نقل ملكيتها وادارتها الى القطاع الخاص ، عجيب هذا الإصرار على العمعمة رغم تحمل أعباء كبيرة من الخسائر والفشل الإداري والنهب والتهالك ، وعجيب كيف لا تسمى هذه الدائرة دائرة تطوير القطاع العام بدلاً من القطاع الخاص ، كما اوصت الدراسة الى وضع خطة الاعمار وتأهيل الأسواق المركزية وهذا يعني انهم يحتاجون الى تمويل كبير لإرجاع الحكومة مالك لدكاكين تبيع السلع بالتجزئة ، انهم مافيا العمعمة أيها الاخوة خرابهم يطال كل شيء ، وحتى هذه اللحظة التي تكتب فيها هذه السطور لا زالت الأسواق المركزية مهملة وهي تملك افضل المواقع في بغداد والمحافظات وتحولت الى مكبات للنفايات وتجمع السكراب وموقع للتجاوزات والعشوائيات تسيء الى شكل مدننا الحضاري.

ثانياً: ماذا كان ردي على الدراسة المنجزة عن الأسواق المركزية عام 2016؟:

1. أعدت الدراسة من قبل أشخاص مقاومين لأي تحول اقتصادي ومتشبثين بالفكر الاشتراكي، ومن العجيب إنها صادرة عن دائرة تطوير القطاع الخاص التي تدعو إلى تكريس القطاع العام ومواجهة الخصخصة، حيث توصي بالحفاظ على الشركة وعدم خصخصتها، بحجة ان الأسواق مهملة وتعاني الخراب، ترى، ألم يحصل الخراب والإهمال هذا في ظل إدارة حكومية، ولو كانت مخصخصة سابقاً (منذ 2004) لكانت عامرة الآن وبرع القطاع الخاص في تشغيلها وترك لمسات عمرانية وترفيهية عليها.
2. الدراسة تدعو الى وضع خطة خمسية للتأهيل، فهل تقوم الحكومة بالأنفاق لغرض تأهيل الخراب في ظل الوضع المالي الصعب للعراق، وهل يراد للحكومة ان تبقى تملك دكاكين لبيع السلع للمواطنين، وهل هذا دور الحكومة في ظل اقتصاد السوق الذي يؤكد عليه الدستور والقوانين المشرعة بعد 2003، أم أن الدولة هي حارسة ومنظمة وضابطة لحقوق القطاع الخاص وراعية للبيئة التنافسية.
3. سوف لن يكون هنالك هدر في المال العام إذا تم الاستعانة بشركة متخصصة بتقييم الأصول للأسواق المركزية بالأسعار الجارية وموثوق بتقييمها من قبل المستثمرين وتعد ملفات البيع او الاستثمار حسب وضع كل سوق من الأسواق.
4. لا نؤيد ما جاء بالدراسة جملةً وتفصيلاً، وندعو الوزارة إلى تعجيل عملية بيع وخصخصة الشركة العامة للأسواق المركزية بعد تقييم الأصول بالأسعار الجارية، فقد هدرت الوزارة سنتين من الوقت في إعداد دراسة لا قيمة علمية ولا إجرائية لها بقصد التأخير وتحميل موازنة الدولة الكثير من الإنفاق غير المجدي على شركة خاسرة، وهو الذي يمثل هدر للمال العام وليس الخصخصة التي ستحولها الى معالم تجارية راقية، توسع الوعاء الضريبي الذي يساهم في زيادة إيرادات الموازنة.

ثالثاً: لجنة معالجة أملاك الأسواق المركزية 2017:

تشكلت في عام 2017 لجنة كنت انا أحد أعضائها تتولى دراسة موضوع أملاك الأسواق المركزية ووضع المعالجات المناسبة لها، فاتفق أعضائها على الاتي:

1- عرض الأسواق المركزية والمتمثلة ب (22 موقعاً) منها (10 مواقع) في بغداد والتي تشغل مساحات مميزة بحدود (122.7 دونم).
2- عرض مخازن الشركة للبيع وهي (6) مواقع من أصل (19) موقعاً، عدا المشغولة من قبل شركات وزارة التجارة فتباع او تؤجر على ان يحسم وضعها خلال سنتين، وتقدر المساحة التي تشغلها بحدود (886.7 دونم) من الأراضي.
3- تملك الشركة (38) قطعة ارض تقدر بحدود (367.7 دونم) مع 3 بنايات و10 دور سكن ومجمعات تجارية وصناعية وسوف تعرض للبيع او الاستثمار حالة بحالة.
4- الشركة مدينة بمبلغ (310.5 مليار دينار) وهي تبقى أدنى من 50% من قيمة أصول الشركة في حال تقييمها بالأسعار الجارية.
5- إحالة الموظفين الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة ولديهم خدمة وظيفية لا تقل عن 15 سنة والبالغ عددهم 1059 موظفاً من أصل 2147 موظف على التقاعد وفقاً لقانون التقاعد الموحد رقم 9 لسنة 2014، ولمجلس إدارة الشركة الحق باستثناء (50) موظف منهم ممن لديهم الخبرة والكفاءة.
6- تمنع الشركة العامة للأسواق المركزية من التعيين او التعاقد او التشغيل بالأجر اليومي.

بهذه التوصيات انهت اللجنة اعمالها وصادق عليها مجلس الوزراء بالقرار (128) لسنة 2017، ويفترض انه أصبح وثيقة ملزمة التنفيذ، كما يفترض ان تناط مهمة التنفيذ بإدارة الشركة وتحاسب في حال عدم تنفيذها.

مرت الأيام سريعاً ولم ينفذ شيءً من تلك التوصيات، بعد ان كشر ابطال مافيا العمعمة والفاسدين عن انيابهم لوقف كل اجراء مجدي للتنفيذ، ولا زلنا نمر على مواقع الأسواق المركزية في بغداد والمحافظات ونجدها بائسة حزينة متهالكة وكل شيء فيها مبعثر وعشوائي، وبعد سنة او أكثر توجهت بسؤال مباشر الى السيد (م. ع) وكان في موقع مهم في رئاسة الوزراء، قائلاً، يا دكتور لماذا لم تنفذ توصيات اللجنة بخصوص الأسواق المركزية؟، فأجابني واثقاً، غداً سوف احيل جميع الأسواق الى شركة داماك.

داماك وما إدراك ما داماك، شركة إماراتية كبيرة ولكنها عندما تعمل وتبني في الامارات وربما في كل العالم غير ما تبني وتعمر في العراق، فلا جدية ولا رغبة ولا استدامة لها في العراق، والاحتمالات لهذه الازدواجية كثيرة، لقد صعقني الخبر للأسباب الاتية:

1. لماذا رئاسة الوزراء من تحيل الأسواق المركزية وهي شركة فيها مجلس إدارة وهذه من مهامه؟، ولماذا انت بالذات يا (م ع) من يحيل العقود الاستثمارية لتلك المواقع؟، كيف وقرار مجلس الوزراء مناط تنفيذه بمجلس إدارة الشركة.
2. لماذا جميع المواقع مرة واحدة ولنفس الشركة؟، الا توجد شركات استثمارية أخرى، هل تم الإعلان واستقدام العروض والفتح والتحليل للعروض ومن الذي قام بها؟

3. كان مدير عام الشركة العامة للأسواق المركزية رجل دمث الخلق ولا يبدو عليه اطلاقا انه فاسد؟ الا انه رتبت له قضية بسيطة وأودع السجن، قبل إجراءات التعاقد والاحالة، ثم أفرج عنه فيما بعد بنفس البساطة التي دخل فيها للسجن؟ بعد ان انتهت مدة حجبه المرغوب عن مهامه.
4. هل تم مراعاة توصيات اللجنة المحددة بمهنية وتحوي جداول محددة للمواقع ومساحاتها ووصفها بدقة؟
5. لم أجد إجابات لذلك الى الان، مثلما لم يحصل أي تطوير لمواقع الأسواق المركزية الى الان، الفارق فقط في تزايد حجم القمامة المتراكمة في تلك المواقع، وارتفاع حاد في سعر المتر المربع الواحد من ارض تلك المواقع، وتزايد الفوضى والعشوائيات فيها، وتعاظم الحاجة الى استثمارها استثمارا حقيقيا ليس بالضرورة تجاريا ولكن ممكن ان تكون رئات خضراء لسكان بغداد ومدن العراق الأخرى المختنقة بالزحام والضوضاء.
6. كما لازالت الشركة العامة للأسواق المركزية خاسرة وتدفع رواتب منتسبيها من الموازنة العامة للدولة، ومع ذلك لازالت مافيا العمعمة تعتقد بحتمية بقائها مملوكة للدولة ومواجهة أي جهود لخصخصتها.
7. قد تكون داماك باعت حقها الاستثماري فيها من الباطن لأشخاص او شركات او أحزاب متغولة لا يهمها شكل العراق لا في ماضيه ولا في حاضره ولا مستقبله، وهي اهملتها حاليا لانشغالها بمهام تخريب أوسع نفعا لها واشد اثرا في بقائها واستدامتها.
8. إذا كانت محالة وفقا لمعايير تجارية فهل من احيلت عليه يجني من بقائها مهملة ومتروكة ومجمع قمامة أكثر مما يجنيه من استثمارها وتحويلها الى مشاريع تزهو بها مدننا، نعم، قد يكون الربح السياسي والربح المافيوي وربح الاجندات أكبر بكثير من الربح التجاري.
9. وعليك ان تتصور عزيزي القارئ حجم الهدر والفرص الضائعة التي يتحملها العراق جراء العقبات التي يضعها في طريقه شذاذ الافاق هؤلاء ومع ذلك يصفق لهم الملايين لأنهم يرفعون شعارات رنانة، كم من فرص العمل التي كانت ستخلقها استثمارات بهذا الحجم ان صدقت النوايا، وكم حجم الدخول التي ستتولد جراء ذلك؟، وكم يمكن ان تتوسع الاوعية الضريبية لتعود بإيرادات اكبر للموازنة؟ وكم وكم؟.
10. الله اعلم فالوضع يحتمل كل الاحتمالات.

(*) المستشار الاقتصادي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 26 تشرين اول / أكتوبر 2022

Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين